شركات جديدة للتأمين تنتظر القانون الجديد

مدير هيئة الإشراف على التأمين سامر العش: نركز حالياً على موضوع إعادة التأمين

فادي بك الشريف

قال مدير هيئة الإشراف على التأمين سامر العش: إن الإطار العام لعمل الهيئة يتضمن الإشراف على شركات التأمين وقطاع التأمين بشكل كامل، حيث كان هناك مراعاة سابقاً لبعض المسائل التي تخص عمل الشركات كي تبقى صامدة خلال الأزمة، مع مراعاة الاستمرار في تقديم الخدمات ضمن المعايير والقرارات الصادرة عن الهيئة.

ولفت العش إلى أنه من الأهداف العامة للهيئة التوصل إلى مستوى تنظيمي عال في سوق التأمين، لكن قد لا تتفهم بعض الشركات أن التشدد في عمل الهيئة، هو ليس بتشدد، بل بهدف العمل بالأسس التنظيمية الصحيحة، مضيفاً: إن أي مخالفة من أي شركة تفضي إلى فرض عقوبات مادية وقد يصل الأمر إلى حل مجلس الإدارة، علما أننا كهيئة لا نتبجح بفرض العقوبات، لكنها إجراءات رادعة بحق المخالفين لا بد منها بدأت خلال العامين الماضيين فقط.

مضيفاً: عملنا على موضوع الانضباط في العملية التنظيمية، فقد دنت حالات الفساد إلى أقل معدلاتها، وطبعاً لا نستطيع أن نقضي على الفساد مئة بالمئة، لكن استطعنا جعله بالحد الأدنى، وحتى بالنسبة للتأمينات التي فيها مجال فساد كالتأمين الصحي، فهو في أدنى حالاته، فالتعديلات للتشريعات المعتمدة حالياً هي التي تساعدنا بالقضاء على الفساد بشكل شبه كامل، ونحن انتهينا من تعديل قانون التأمين الحالي.

وبحسب العش: نحن مقبلون على مرحلة مهمة جداً في قطاع التأمين السوري، وسيكون هناك نمو كبير جداً في قطاع التأمين بشكل عام، وهذا يسعدنا ولكن يجعلنا ننظر في أسباب هذا النمو. هل هو كسر أسعار أم هو زيادة أقساط؟ فلكل شيء سبب، ما يجعلنا ندقق أكثر خوفاً على حقوق حملة الأسهم.

مضيفاً: تبين نتيجة التدقيق أن هناك تسويقاً أكثر ووعياً أكبر، لكن مع وجود تكسير أسعار أكثر.. وهذا يخيفنا ولا يسعدنا، لكن ذلك جعلنا ننظر إلى المحافظ الكبيرة وأن ندقق بها أكثر وفي بوليصة التأمين الصحي حصراً، ويمكن قبول ذلك في أول سنة، ولكن أن تكون خاسرة لثلاث سنوات متواصلة مثلاً فهذا لا نقبل به.

وعن خدمات الشركات، أوضح العش أن جميع الشركات استمرت في تقديم خدماتها خلال الأزمة بعملية التشغيل والتوظيف، ولاسيما أننا لم نلحظ أي شركة استغنت عن كادر معين إلا في حالات محددة، وكنا دائماً كهيئة نراقب عمليات التغيير للموارد البشرية داخل الشركات.

وقال: ضمن عملية تنظيمية صحيحة، هناك دراسات في دخول شركات جديدة للتأمين إلى السوق، ولكنهم ينتظرون ليتأكدوا من رأس المال المحدد بموجب القانون الجديد، لأن رأس المال المحدد لإنشاء شركة لا يتناسب مع الوضع الحالي... مضيفاً: نحن لسنا بحاجة لشركات جديدة، لكن إن كان هناك شركات لديها معايير عالية في العمل وخبرة كبيرة في مجال التأمين، فمن ممكن أن يتم دراسة هذا الطلب من قبلنا.

ولفت العش إلى أن عدد الشركات الموجودة حالياً ١٢ شركة تأمين خاصة وشركة حكومية، ونركز حالياً على موضوع إعادة التأمين وليس إدخال شركات تأمين.

وتابع بالقول: نحن بحاجة لإعادة التأمين ومازال سوق التأمين قادراً على عملية إعادة التأمين بأسواق ثانية، ونحن ما زلنا نعمل على ذلك.

وختم العش: دورنا كهيئة ليس فقط الإشراف والمراقبة والمعاقبة، بل من واجبنا أيضاً تأمين البيئة المناسبة، أي تأمين بيئة أفضل لشركات التأمين مثل موضوع التدريب، علماً أنه يتم مراعاة القطاع الاقتصادي مع البعد الاجتماعي الذي يعد مهماً جداً للهيئة وللمجتمع في الوقت نفسه، ويمكن القول إن القطاع التأميني من أنشط القطاعات الكاملة التي قدمت الخدمات الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

«نقطة دعم»

صندوق الرعاية الاجتماعية
Social Welfare Fund

إحداثه

تأسس صندوق الرعاية الاجتماعية عام 2018 بموجب القرار 100/18/59 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

الهدف من الصندوق

يهدف إلى تقديم الدعم المادي للمصابين المدنيين الذين أصيبوا جراء العمليات الإرهابية منذ عام 2011 بإصابة نجم عنها عجز كلي أو جزئي دائم مهما بلغت نسبة العجز.

طريقة تقديم الطلب

- تقدم طلبات التعويض في هيئة الإشراف على التأمين للمصابين المدنيين بالنسبة لمحافظة دمشق.
- تقدم طلبات التعويض للمصابين المدنيين في باقي المحافظات في فروع ومكاتب المؤسسة العامة السورية للتأمين وفروع ومكاتب شركة ميدكسا لإدارة نفقات التأمين الصحي.

هاتف: 3061 - 011
موبايل: 0930113400
البريد الالكتروني: swf@swf.sy
دمشق- شارع 29 أيار- بناء التأمين ط5